

ألفية ابن مالك وتيسير النحو
"ALFIYAT" Ibn Malik and facilitating the
grammar

عبد الحق لونات

طالب دكتوراه (ل م د) جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله)
كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية / قسم اللغة العربية وآدابها
abdelhaqlounes@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/11/17	تاريخ القبول: 2018/09/20	تاريخ الإرسال: 2018/07/19
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص البحث

أدرك النحاة منذ القرن الثاني الهجري ما قد يواجه مُتعلّمي النحو من صعوبة في تلقّيه؛ نظرا لطبيعة هذا الفنّ، والصّورة التي يُقدم فيها، وقد أوّلوا هذا الأمر اهتماما كبيرا؛ كاهتمامهم بوضع الأسس النظرية، والقواعد الكلية للنحو العربي، ومن أهمّ من ظهر في أعمالهم الميل إلى التيسير، وتقريب النحو: النحاة الذين غلبت عليهم ممارسة التعليم؛ حيث أدركوا ضرورة وجود مؤلفاتٍ تعليمية مختصرة، تراعي حال المتعلم، لا تحفلُ بالتقسيم، والتفصيل، والتعليل، والاحتجاج الموجود في المطوّلات، وقد كانت المتون العلمية من أبرز الطّرق التي سلكوها في ذلك؛ لأنّ طبيعتها تحدّم غرضهم، ومن أهمّ هذه المتون: ألفية ابن مالك - رحمه الله - فهي نموذج فريد، متميز عن غيره من المتون؛ لاقت من العناية والشّهرة الكثير؛ وخدمت النحو ومتعلميه خدمة كبيرة، كلّ ذلك راجع لمنهج ابن مالك وطريقته في تقديم النحو، واتباعه أيسر الطّرق في التعليم، وفي العصر الحاضر لا يزال تحدي تيسير النحو قائما، والمطلب إليه ملحا، وواقع الدراسات يثبت أنّها لم تصل إلى الهدف المطلوب بعد؛ لأنّ التيسير لا بدّ أن يُبنى على أسس تحفظ للنحو طبيعته وخصوصيته، وهذا يمكن أن نستفيد منه من جهود المتقدّمين التي تجاهلتها أغلب المحاولات المعاصرة؛ فكان من الحسّن كشف جهودهم لتكون انطلاقا نحو التيسير المطلوب.

الكلمات المفتاحية: ابن مالك؛ ألفية؛ النحو؛ تيسير

Abstract

s learners of grammar might encounter in order to learn it. That's due to t:

Since the second century of Hijra, Grammarians has realized the difficultie he nature of that art and the way it was presented. Therefore, they portioned it a big interest,that might be as equivalent as their interest in establishing the theoretical bases, as well as the overall rules of Arabic grammar. However, Grammarians who had been most likely practicing teaching, were well-known by the tendency toward facilitating and approaching the learning of grammar, which was noticeably shown in their works. Thus, those grammarians realized the need for the existence of short educational texts, taking into account the state of the learner and not containing the division, the details, the illustration and the reasoning which are found in long educational texts of grammar. In addition, they adopted the organized educational texts because they serve better their purposes. Among these text: ALFIYAT (thousand) Ibn Malik -May Allah mercy him-, it is a unique model, distinct from other texts, it received great fame and care and it served the grammar and the learners effectively. That is, all that is due to the method Ibn Malik -May Allah mercy him-followed and his way in providing grammar, as well as pursuing the easiest ways in teaching. However, the challenge of making grammar easier stands still in the recent present, and the need for it is highly demanded. Besides, the reality of the recent studies shows that they have not been attained the desired aim yet, because facilitation should be built on a basis that keeps to grammar its nature and privacy. That would only be benefited from the precedents' efforts which have been ignored by most of the contemporary attempts. Thus, it would better show their previous efforts in order to debut toward the sought facilitation.

Keywords: Ibn Malik;ALFIYAH; Grammar;Facilitation



مقدمة:

إنّ ما شعر به المحدثون من ضرورة تقريب التّحو، وتسهيل سبل الوصول إليه قد شعر به علماء اللّغة المتقدمون؛ ذلك أن طبيعة التّحو منذ تأسيسه واحدة؛ مع ماتشده الدراسات من تطور، وتعدّ جهود المتقدّمين ركيزة يمكن أن ينطلق منها المحدثون لتيسير التّحو؛ عوضَ عزل محاولات التّيسير عن جهود المتقدّمين ، ومن أبرز من عرفوا في تراثنا القديم بمحاولة تيسير التّحو، وتقريبه: ابن مالك -رحمه الله- ، فقد كانت جلّ جهوده تصبّ في هذا المسلك، خاصّةً

كتابه: متن الألفية، ذا الطابع التعليمي، الذي يهدف في الأساس إلى تيسير النحو على المتعلم، جمع فيه أساسيات النحو، ولخص مسائله وحصرها في صورة واحدة في شكل منظومة، يسهل حفظها واستيعابها، متبعا مع ذلك التيسير في الشكل والمضمون.

ابن مالك والتيسير:

ابن مالك واحد من أكبر نخاة القرن السابع الهجري، انتقل من الأندلس ليستقر بالشام؛ نال شهرة كبيرة، وذاع صيته، من أبرز النحاة المتأخرين الذين كانت لهم بصمة باقية في النحو العربي، ألف ابن مالك في مختلف علوم العربية، وجاءت مؤلفاته على مستويين اثنين، هما: المتون الموجزة، والشروح المطولة، وقد برع في نظم الشعر وسهل عليه رجزه وطويله؛ وذلك بأسلوب تعليمي قصد به التسهيل؛ لهذا ظهر طابع التظم بوضوح في مؤلفاته، ومن أشهر مؤلفاته ألفيته في النحو.

وقد ظهرت فكرة التيسير والتقريب واضحة عند ابن مالك؛ فحاول وضع الأساس الصحيحة للتيسير التي تحتفظ للعلم بمقوماته، وتبقي على ما يميزه من مصطلحات، وتميز منهجه العام في التيسير بما يأتي⁽¹⁾:

- التيسير في قبول الأساليب التي ثبت ورودها عن العرب.
 - الميل عند تحريج الأساليب وتوجيهها إلى اتباع الأسهل تحريجا، والأكثر تنظيما.
 - الابتعاد عما يبدو فيه تكلف، وتعقيد في النظر إلى بنية الكلمة.
 - مراعاة الوظيفة الأساسية للكلام وهي: الفهم والإفهام؛ فمادام الكلام مؤدبا لوظيفته فهو سائغ مقبول؛ فإذا لم يؤدّها كان جديرا بالطرح.
 - ميله إلى السهولة واليسر في التأويل، والتخريج، وتقدير الإعراب، أو العامل، كما يميل إلى السهولة في التعليل.
 - يفصل عن النحو ما لا يدخل في صميمه من الأبحاث، وما هو أساسي في فروع أخرى.
- ألفية ابن مالك:

الألفية منظومة نحوية تجمع أهم مسائل علم النحو في قالب موجز، وصور واضحة، اشتهرت باسم: (الألفية) نسبة إلى الألف، فهي تشتمل على ألف⁽²⁾ بيت من تامّ الرجز، وعدد أبياتها على التحقيق⁽³⁾: (1002) بيتا من الرجز المزدوج⁽⁴⁾.

وقد ألفها ابن مالك في حماة سنة: (660هـ) لسببين: حقيقي ومباشر، أما السبب المباشر: فهو تأليفها لشرف الدين البارزي (ت788هـ)⁽⁵⁾، وأما السبب الحقيقي: فهو ما وجدته في الكافية من عيوب، وتقصير وعدم انتشار بسبب طولها⁽⁶⁾ كما صرح بذلك في آخر الألفية، إضافة لرغبته في تقريب النحو و تيسيره للمتعلّمين.

وتدرج ألفية ابن مالك ضمن: التأليف التعليمي، وهو الذي يعرض للمادة النحوية سواء أكان المقصود من التأليف متقدما أم متوسطا أم متخصصا، وليس المقصود به الخاص بتعليم المبتدئين؛ لأن الغرض منها تعليم النحو؛ وإن اختلفت مستويات التعليم⁽⁷⁾.

وقد ظهر النظم العلمي منذ القرن الثاني الهجري نتيجة الحاجة إليه في التدريس والتعليم، ونظرا لتوسّع المعارف في الثقافة العربية، وتطوّرها مع مجيء الإسلام، وقد لقي انتشارا واسعا في الثقافة العربية وفي الأوساط العلمية، وشمل أكثر العلوم ومعارفها؛ ويرجع ذلك لسهولة حفظ الشعر خاصة إذا خفّ مثل: الرجز، وسهولة تذكره؛ ما يُيسّر ضبط مسائل العلوم، وسرعة استحضارها في الذهن؛ فيُغني عن حفظ التفاصيل، وبذل الجهد في ضبطها؛ لهذا صار هذا النوع من التأليف عمدة في تعليم كثير من الفنون؛ وارتبط هذا النوع من التأليف بتيسير العلوم على الطلاب ومنها النحو؛ فقد شهد تأليف العديد من المنظومات، ويعد من أهم الفنون التي خدمته منذ بداياته الأولى، وظلّت مستمرة إلى قرون متأخرة والعناية بها قائمة في مختلف الفترات؛ ما يدلّ على الحاجة إليها رغم ما لقيت -هذه الطريقة في التعليم- من نقد واتهامات على رأسها: أنّها سبب عقم الإبداع في العلم، وبلادة الذهن وضياع الملكة .

ويتميز هذا النوع من التأليف بخصائص⁽⁸⁾:

- العدول عن التعريفات الذهنية .
- عدم الإسراف في التفسيرات والتعليقات .
- الاكتفاء بالقاعدة مجملّة دون تفصيل.
- البعد ما أمكن عن المسائل الخلافية.

- عدم العناية بالشواهد .

- الاكتفاء من المذاهب المختلفة بأيسرها على الطالب .

وألفية ابن مالك من أشهر المؤلفات في التّظّم العلميّ؛ لاقت عناية كبيرة منذ ظهورها، وقام كثيرٌ بشرحها ونشرها، وإعراب أبياتها، ووضع حواشٍ، وتعليقات عليها⁽⁹⁾، وحظيت بشيوع ذائع حتى صار الذّهن لا ينصرف إلا إليها إذا أُطلق لفظ: (الألفية)؛ هذا جعلها تحتلّ مكانة مهمّة في تعليم النّحو، ولا شكّ أنّ هذا الإقبال يرجع لطبيعة هذه المنظومة، ومنهج مؤلّفها فيها، فقد ذكرت كتب التّراجم اشتغال ابن مالك بتدريس النّحو؛ وهو الأمر الذي جعل مؤلّفه هذا يظهر في صورة تعليميّة يسيرة، تراعي حال المتعلم من مختلف النّواحي عند تقديم المادّة، وتشعر بإدراك ابن مالك حاجة المتعلّم لهذا التّيسير والتّسهيل .

مظاهر التيسير في الألفية :

يمكنُ تصنيف جهود التّيسير عند ابن مالك في ألفيته من جانبين: شكليّ، وموضوعيّ .

أولا- التيسير في الألفية من حيث الشكل :

يمسّ جانب الشكل صورة النّحو في الألفية من حيث: لغة التّظّم، وأسلوبه، والطّرق التي سلكها في ترتيب مسائله وأبوابه، واختيار أوجز الأساليب لسرد مضامينه، وما يتعلق بهذا مما لا يدخل بشكل مباشر في موضوع النّحو؛ بل بوسيلة تقديمه، ويمكن إيجازُ هذا الجانب في النّقاط الآتية:

1-تنظيم الأبواب والفصول:

سلك النّحاة في ترتيب مادة النّحو عدّة طرق، فبعضهم سار على طريقة الأبواب، وهو: اتجاه يراعي مضمون المادّة في العرض، وبعضهم ذهب إلى التّرتيب بحسب الظواهر، وهو: تشكيل المادّة النّحوية بحسب الظواهر التركيبية مثل: التّقديم، والتّأخير، والحذف، والنّفي، وغير ذلك⁽¹⁰⁾ . وقد رتب ابن مالك ألفيته على الأحكام الإعرابية؛ فبعد أن تناول المقدمات النّحوية المتعلّقة بالمباحث الإفرادية من: أقسام الكلام، وأحكام المعرب والمبنيّ، وتعريف النّكرة والمعرفة وأحكامهما، تناول بعد ذلك أحكام التّراكيب؛ فبدأ بالمرفوعات من الأسماء، ثم المنصوبات، ثم المحرورات، ثم شرع في الأفعال، ثم بقيّة الأبواب⁽¹¹⁾؛ فسار بذلك وفق منهج تربويّ، تتماشى فيه

الأحكام الإفرادية مع الأحكام التركيبية، وتتقدم فيه الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، مع تقديم المرفوعات على المنصوبات، والمنصوبات على المجرورات.

والملاحظ على منهج ابن مالك في ترتيب الألفية: أنه سلك طريقة "نظم رؤوس المسائل في أبواب وفصول، ما يعدّ من أفضل، وأحدث مناهج التقسيم والتأليف"⁽¹²⁾.

وهذه الطريقة التي سلكها في ترتيب النحو ارتضاها كل من جاء بعده، وساروا عليها في التأليف⁽¹³⁾.

وحق المعاصرون سار كثير منهم على ترتيبه، يقول الأستاذ تمام حسن: "وإنما آثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه ابن مالك.. لأنه أكثر ملائمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم"⁽¹⁴⁾.

وترتيب ابن مالك لأبواب النحو من أيسر الطرق في الترتيب، وأسهلها على المتعلم؛ لأنه أبعد ما يكون عن تداخل المباحث وتعقدها، مما يزيد من الصعوبة على المتعلم؛ وطريقة العرض لها أثر في تهيئة نفس المتعلم لقبول ما يتم عرضه .

وترتيب ابن مالك كان حسب العامل، فهو يبدأ بالمرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات⁽¹⁵⁾، وهذا يؤكد أهمية نظرية العامل، ومناسبتها لتقديم النحو؛ ذلك لما فيها من ترابط بين المسائل في الأبواب، وهذا يساعد المتعلم على الترتيب الذهني، وعلى التذكر⁽¹⁵⁾.

وما فات ابن مالك من أبواب نحوية ليس بالكثير، ولا يُخلّ بفائدة هذا الكتاب، ولعلّه ترك بعضها لأنه يرى أنه ليس له من الأهمية ما يقتضي إفراده بباب مستقل، كما أنه قد أشار في آخر الألفية إلى أنه لم يُحط بكل أبواب النحو؛ "كما أنّ من طبيعة المؤلفات التعليمية الاختصار في بعض الأحكام، فليس من الممكن أن يدرس المتعلم كل أبواب النحو"⁽¹⁶⁾.

لقد جاء ترتيب ابن مالك شاملا للمحتوى، مختصرا، خاليا من الحشو والإطالة، يختصر على المتعلم الوقت، ويزيد في استيعابه، وخاصة أن هذه القواعد النحوية متسمة بطابع تعليمي نابع من نهج النحو المعياري؛ الذي يتميز بالتسلسل المنطقي، ولا يدع ذهن المتعلم يتشتت من كثرة الأحكام التي يتلقاها .

2- لغة الألفية :

تختلف لغة المتن الشعريّ عن لغة "المتن العلمي المنشور، فهو يتّسم بالاختصار، وإيجاز العبارة، ويزور التلميح بدلا من التصريح؛ نظرا لما تستلزمه الأوزان الشعرية من حاجة إلى: التقديم، والتأخير، والحذف، ونحو ذلك"⁽¹⁷⁾.

وقد تميزت ألفيّة ابن مالك عن بقيّة منظومات النّحو في لغتها وأسلوبها؛ فقد سعى ابن مالك إلى تيسيرها، وجعلها قريبة وحاضرة في الذهن، وذلك بصياغتها بأسلوب سهل جزل، جليّ العبارة، واضح الأفكار، مترابط المواضيع، ساعده على ذلك تحكّمه في أوزان الشعر، وسهولة النظم عليه؛ كما "يرجع هذا لما مر به التّأليف عنده من مراحل جعلته أكثر صقلا، وأيسر أسلوبا، وأقرب تناولا"⁽¹⁸⁾.

ومن الأمثلة على هذا قوله في باب المعرب والمبني:

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ... لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ⁽¹⁹⁾

فالبيت واضح، عبارته سهلة لا تعقيد فيها، فيقسم الاسم إلى معرب ومبنيّ، ثم يذكر علّة ذلك وهي مشابته الحرف .

- ويقول في المعرّف بأداة التعريف:

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ ... فَنَمَطٌ عَرَفَتْ قُلْنَ فِيهِ التَّمَطُّ⁽²⁰⁾

لا نجد في هذا البيت أيّة عبارة مشكّلة، أو غريبة، أو بعيدة المعنى، لأنّه يذكر أنّ أداة التعريف هي الألف واللام، أو هي اللام فقط، ثم يمثل لذلك بكلمة (التّمط).

- ويقول في باب حروف الجرّ:

هَآكْ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِيَّيْ ... حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنِّ عَلَى⁽²¹⁾

ففي البيت يستعمل عبارات تميل إلى التعليم؛ وذلك مثل كلمة: (هاك)، ثم يسرد حروف الجرّ متتابعة إلى أن ينتهي من جمعها .

ومع ما تميّزت به الألفيّة من: وضوح العبارة، وسلاسة الأسلوب، لم تسلم من النقد في هذا الباب؛ إذ رُميت بعض عباراتها بالإغلاق؛ وهو قليلٌ راجع لطبيعة النّظم التي تفرض أحيانا تراكيب معقدة، يحتاج فهمها إلى شرح، ومع هذا فكثير من الأبيات المنتقدة على الألفيّة وجهها الشراخ توجيهها تسلم معه من النقد .

3- الإيجاز والبعد عن الحشو والزيادة :

من خصائص التأليف التحويليّ التعليميّ بعده عن الحشو والإطالة، واقتصاده في العبارة، والإيجاز في عرض الموضوعات، وهذه الميزة قد وجدت في الألفيّة؛ وذلك بشهادة مؤلّفها على إيجاز لفظها، يقول في مقدّمها:

تُقَرَّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجِزٍ ... وَتَبْسُطُ البَدَلِ بَوَعْدِ مُنْجِزٍ⁽²²⁾

أي: تقرب البعيد من المعاني إلى الأفهام بلفظ موجز مختصر، وتكفيه عناء الطريق الطويل إلى المعاني، وهذا ملاحظ يلمسه كلُّ قارئ لها.

- يقول في باب المبتدأ والخبر:

وَلَا يَجُوزُ الإِبْتِدَاءُ بِالتَّكْرَرِ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً⁽²³⁾

إلى أن قال:

وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ ... بِرِّ يَزِينُ وَلِيُقَسَّنَ مَا لَمْ يُقَلَّنَ⁽²⁴⁾

فلم يذكر كلَّ مسوغات الابتداء بالتكرار كما يفعل كثير من النحاة؛ حيث أوصلها البعض إلى أربعين مسوغاً؛ بل ذكر الضابط العام وهو: الإفادة، ثم ذكر بعض الأمثلة، وما لم يذكره فيقاس عليه، وأشار له بقوله:

... وَلِيُقَسَّنَ مَا لَمْ يُقَلَّنَ

أي: قس ما يذكر في الكلام من أمثلة على ما ذكرته لك من قاعدة عامة، وهي: حصول الفائدة .

واستخدم ابن مالك في ألفيته عدّة عبارات دالة على الاختصار، وقد كانت طبيعة النظم دافعا له على الإيجاز؛ حتى يحقّق بذلك سهولة حفظها، ويقرب فهمها، وامتازت الألفيّة مع اختصارها بالإتقان؛ فاستطاع أن يجنبها كلَّ ما من شأنه أن يوقعها في الغموض، والإطالة⁽²⁵⁾.

4- اتباع الطريقة الاستقرائية في العرض :

من طرق التعليم المستخدمة في المنظومات التحويلية الطريقة الاستقرائية، وهي: الطريقة التي تنتقل من الجزئيات إلى القضايا الكلية، ومن الخاصّ إلى العامّ، وتظهر هذه الطريقة في الأبيات المحتوية على مثال يتبع القاعدة⁽²⁶⁾.

والأمثلة على هذا كثيرة في الألفية؛ لاعتماد مؤلفها على التمثيل للقواعد كثيرا، وغلب عليه ذلك حتى صار مطّردا يسير عليه طوال المتن.

- يقول في باب المبتدأ والخبر:

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطْرٌ ... مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبْرِ⁽²⁷⁾

- ويقول في باب التحذير والإغراء:

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ ... مُحَدَّرٌ بِمَا اسْتَبَارَهُ وَجَبَ⁽²⁸⁾

- ويقول في جموع التكسير:

وَلِكْرِيمٍ وَبَحِيلٍ فَعَلًا ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا⁽²⁹⁾

وفائدة هذه الطريقة: أنّها تدرس الوظائف النحوية للمفردات، وعلاماتها الإعرابية، فالجملة الاسمية مثلا لا تدرس في إطارها الكامل؛ وإنما تدرس جزئياتها، كباب المبتدأ والخبر، وكذلك الجملة الفعلية لا تدرس في إطارها الشامل، وإنما تُدرس جزئياتها... وهذه طريقة تعليمية مناسبة للفكر؛ لما فيها من تروابط بين الأبواب ومسائل الباب الواحد، وهذا يساعد المتعلم على الترتيب الذهني وعلى التذكّر أيضا⁽³⁰⁾.

والطريقة التي سلكها ابن مالك سار عليها المحدثون، وهي تتفق مع طريقة التفكير، فاتباعها دليل من المتقدمين على "تقدّمهم في العلم بتجربتهم لوسائل ناجحة في تقديم العلوم وإفادتهم منها، ولا تزال الاستفادة منها قائمة إلى الآن"⁽³¹⁾.

ثانيا- التيسير في الألفية من حيث المضمون:

هذا الجانب له تعلق كبير بتيسير النحو؛ لأنه يمسّ مادّة النحو وموضوعه، "ولم تكن محاولة ابن مالك مقصورة على ناحية من النواحي، وإنما كانت محاولاته في ذلك عامة، ورغبته في التيسير شاملة، ولقد كان فهمه لوظيفة اللّغة، ومهمة النحو أساسا فيما مال إليه ورجحه"⁽³²⁾.

ونجمل مظاهر التيسير من حيث المضمون في النقاط الآتية:

1- التمثيل للقواعد والأحكام النحوية:

هذه الميزة تكاد تكون بمثابة القاعدة المطردة عند ابن مالك، "والتمثيل من لوازم التأليف التعليمي، وهو نوع من التقريب للمادة النحوية، كما أنه تدريب على استخدام هذه القاعدة"⁽³³⁾.

ومن الأمثلة على هذا في الألفية:

- قوله في باب المبتدأ والخبر:

وَالْخَبْرُ الْجُزْءُ الْمُتَمُّ الْفَائِدَةُ ... كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ⁽³⁴⁾

فيعد أن ذكر حدّ الخبر وهو أنه: الجزء المتمم للفائدة أعقبه بالمثال، وهو قوله: كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ، أي: التعم شاهدة على فضل الله على عباده .

- قوله في باب إنّ وأخواتها:

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلًّا ... حَالٍ كَزُرْتَهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ⁽³⁵⁾

فذكر في البيت حالة من حالات كسر فهمزة (إنّ) وهي: إذا وقعت موقع الحال، ثم مثل لذلك بقوله: زُرْتَهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ، أي: حال كوني ذو أمل .

وابن مالك يختار أحيانا الأمثلة التي تحمل أغراضا تربوية، وقيما هادفة، وهذا يؤكد بشكل أكبر الطابع التعليمي الذي تميّزت به الألفية، كما هي خاصية المؤلفات التعليمية، فأثما غالبا ما تقرن المادة العلمية المراد إيصالها بأهداف تربوية.

ومن الأمثلة على هذا :

- قوله في باب الصفة المشبهة:

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ⁽³⁶⁾

- وقوله في المدح بـ(نعم):

وَإِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَأَلِيمٍ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى⁽³⁷⁾

فالألفية مع أثما كتاب نحو إلّا أثما حوت جانبا تربويًا مهمًا؛ فخدمت بذلك جانبين معا، جانب تقديم النحو في صورة ميسورة سهلة، وجانب غرس مبادئ، ومعاني التربية الصحيحة في نفس المتعلم.

2- العدول عن التعريفات الذهنية إلى التعريف بالمثال:

من الطّرق التي سلكها ابن مالك في الألفيّة العدول عن التعريفات الدّهنية، وقد سار عليه في أغلب الأبواب النّحوية، وقد يمزج أحيانا بين التّوعين، و هذا له دور في تيسير فهم الحدود النّحوية؛ لأن التزام طريقة المناطقة يصعب معها فهم التعريف؛ إلاّ على من قطع شوطا في العلم، وابن مالك بطريقته حاول تجاوز تلك الصّعوبة؛ وذلك من خلال صياغة التّعريف في شكل مثال؛ "فالتعريف بالمثل قد يسهل أكثر من التعريف بالحدّ المطابق"⁽³⁸⁾.

وهذا مسلك انتحاه كثير من النّحاة، وعدلوا بذلك عن الحدود، والتّعريفات التي تكون أحيانا غامضة، كما أنّه قد يترك ذكر شروط القاعدة، أو الحكم ليستخرجها الطّالب من المثال، مع اعتماده في ذلك على الأمثلة الواضحة التي تفني بالغرض. ومن أمثلة على هذا:

- قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَ ... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ⁽³⁹⁾

اكتفى في تعريف الكلام بقوله: (لفظ مفيد)، ثم مثل له بقوله: (استقم)، فكأنه "قال: الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم"⁽⁴⁰⁾، فكان التمثيل بمثابة متمم ومكمل للحدّ، فبدلا من أن يذكره تاما وهو أنّه:

"عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليه"⁽⁴¹⁾، كما تعرف كتب النّحو ذكر الجزء المهمّ منه وأتمّ الباقي بذكر مثال له.

- وقال في باب المبتدأ والخبر:

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ ... إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِنْ اعْتَدَرَ⁽⁴²⁾

لم يذكر هنا تعريف المبتدأ من خلال التّعريف بالحدّ؛ وإنما عرفه من خلال المثال، وهذا سائغ وهو أيسر على المتعلم من التّعريف بالحقيقة والمهية .

3- الابتعاد عن ذكر الخلاف:

لم يشحن ابن مالك ألفيته بذكر مسائل الخلاف؛ ذلك أن المسائل الخلافية تشتت ذهن الطالب، خصوصا إذا كثرت، وتحول دون ضبطه لأصل المسألة، وتركها أجمع لذهن الطالب وأيسر عليه.

وهذا لا يعني أن الألفية خلت قد من ذكر مواطن الخلاف؛ بل ذكر ابن مالك بعض مسائل الخلاف فيها؛ لكن في مواضع قليلة، كما أنه إذا ذكرها لا يتعرض لذكر الحجج ومناقشة الأقوال؛ بل يسردها بشكل مجمل موجز على حسب ما تقتضيه الضرورة دون تفصيل، وقد بلغ عدد المسائل الخلافية التي نص عليها حوالي خمسة عشر مسألة، وأغلب التي أشار إليها تحسن معرفتها، وإذا قورن هذا بما في أبواب النحو من مسائل خلافية فأنته يعد غاية في الإيجاز والاختصار.

ومن المسائل الخلافية التي أشار إليها:

- قوله في تقدم الحال على صاحبها المحرور بحرف جر أصلي:

وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبْوًا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ⁽⁴³⁾

يعني إذا كان صاحب الحال محروراً بالحرف منع النحاة أن يسبقه الحال، وجوزوا فيما إذا كان مرفوعاً، أو منصوباً، وهو لا يمنع لأنه ورد سماعه في اللغة.

" وجمهور النحويين على أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المحرور بحرف، فلا تقول في: (مررت بمنند جالسة)، (مررت جالسة بمنند)"⁽⁴⁴⁾، ويعلل ابن مالك اختياره وهو الجواز بأنه وارد في كلام العرب وعليه فلا يمنعه.

- ويقول في العطف على الضمير المحرور دون إعادة الجار:

"وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرٍ خَفُضٍ لِأَزْمًا قَدْ جُعِلًا

وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبِتًا"⁽⁴⁵⁾

يذهب جمهور البصريين في حال العطف على الضمير المحرور إلى أنه يلزم إعادة حرف الجر، نحو: (مررت بك وبزيد)، ولا يجوز: (مررت بك وزيد)، أما ابن مالك فيرى أنه يجوز العطف دون إعادة حرف الجر، فيجوز أن تقول: (مررت بك وزيد)، وهو مذهب الكوفيين، ويؤيد مذهبه بالسماع من القرآن، ومن كلام العرب⁽⁴⁶⁾.

هذه الأمثلة تبين منهج مالك في التعامل مع مسائل الخلاف، يعرض الآراء بدقة وأمانة، ويرجح ويتخير، ولا يتعصب لقول ما؛ بل إذا رآه ضعيفا ضعفه ولو كان قولا للبصريين، فكانت ألفيته مزيجا من نحو النحاة وآرائه الخاصة، وإن كانت المسحة الغالبة على ألفيته هي المسحة البصرية⁽⁴⁷⁾.

4-تعامله مع المصطلحات، والعبارات التحوية :

تميز ابن مالك بتعامل خاص مع المصطلحات، فقد ظهر عليه نوع من التسامح في العبارة، ورغبة في التقليل من المصطلحات التحوية، "ويلمس القارئ هذا من خلال رغبته في تعميم المصطلح، وجعله متناولا لأفراد كثيرة، وبهذا تسهل معرفته، ولا يعسر فهم الغرض منه"⁽⁴⁸⁾، كما أنه قد عبر في ألفيته بمصطلحات لم يسبق إليها، وهذا يدل على رغبته في التجديد، والتيسير من خلال ما جاء به من مصطلحات مناسبة.

- يقول في باب المشبهات بليس:

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلِكْنِ أَوْ يَبَلٍ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الرَّمَّ حَيْثُ حَلَّ⁽⁴⁹⁾

الشاهد في البيت أن ابن مالك تجاوز في تسمية ما بعد (لكن)، و(بل) (معطوفا)، والحقيقة أنه خير لمبتدأ محذوف، فسماه (معطوفا)، ولا شك أن هذا كان تسامحا منه، وتجاوزا في العبارة.⁽⁵⁰⁾

- يقول في باب (إنّ) وأخواتها:

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ ... وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ⁽⁵¹⁾

يتحدث ابن مالك في البيت عن (أنّ) المفتوحة؛ فإذا خففت فجاءت دون تشديد لا يزول عملها بل تعمل، ويكون اسمها مستكنا أي مضمرا، وهذا فيه تجوز وتسامح؛ لأن اسمها محذوف لا مضمرا، والإضمار إنما هو للأفعال وما شابهها، أما الحروف فلا إضمار فيها⁽⁵²⁾.

ولا يقال في مثل هذا أنّ الوزن اضطره وأجأه؛ لأنّه كان بإمكانه أن يقول: (انحذف) عوضا

عن (استكَنَّ) ويبقى الوزن مستقيما.

- ويقول في باب الفاعل:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلًا مُضْمِرًا ... كَمِثْلِ: زَيْدٌ فِي جَوَابٍ: مَنْ قَرَأَ⁽⁵³⁾

يشير ابن مالك إلى أنه إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: (من قرأ) فتقول: (زيد)، التقدير: (قرأ زيد)، فرّق الفاعل بفعل محذوف، وسمّاه ابن مالك: مضمراً، والفعل لا يضمّر وإنما يحذف، والإضمار من خصائص الأسماء⁽⁵⁴⁾.
وقد يتسامح ابن مالك فيستعمل المصطلح الكوفيّ بدلا من المصطلح البصريّ، وإن كانت أكثر المصطلحات التي يستخدمها بصرية؛ لأنّها غالبها موجزة أكثر من اصطلاحات الكوفيين .
ومن الأمثلة على هذا: استعمال مصطلح (الخفض) بدلا من مصطلح (الجرّ)، يقول في باب الموصول:

كَذَاكَ حَذَفُ مَا بَوَّصِفِ خُفْصًا ... كَأَنَّتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى⁽⁵⁵⁾

وعبر عن المفعول فيه بالظرف:

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمَّنَا ... فِي بَاطِرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَرْمَنَا⁽⁵⁶⁾

ويعبر البصريّون عنه (بالمفعول فيه) أمّا (الظرف) فهو تعبير الكوفيّين، وقد جرى عليه ابن مالك هنا⁽⁵⁷⁾.

- استعمال مصطلح (التعت) بدلا من (الصفة)، يقول في باب التعت:

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُولَى ... نَعْتُ وَتَوَكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ⁽⁵⁸⁾

وإلى جانب هذا نجد ابن مالك قد انفرد بوضع مصطلحات جديدة لم يدرج عليها التّحاة، ومن هذا:

- مصطلح: (نائب الفاعل) .

ورد هذا المصطلح في الألفيّة في عنوان الباب، حيث قال في أوله: "بابُ نَائِبِ الفَاعِلِ"⁽⁵⁹⁾.

وقد درج التّحاة قبل هذا على عدّة استعمالات مثل: (المبني للمجهول)، ومصطلح: (ما لم يسم فاعله)، (المفعول الذي لا يذكر فاعله)، وكلّ هذه التّسميات فيها نوع من الإطالة؛ لأنّها راعت الموضوع أكثر من التّسمية، أمّا مصطلح ابن مالك فجاء مختصرا، ولهذا درج عليها من جاء بعده من التّحاة⁽⁶⁰⁾.

فعبارة ابن مالك "أولى وأخصر من قول كثير: المفعول الذي لم يُسم فاعله"⁽⁶¹⁾.

- التعبير بـ: (البدل المطلق) بدلا من: (بدل الكل من الكل)، يقول في باب البدل:

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ ... عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بَيْنَ (62)

يقول في شرحه للكافية: "وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى، فأما لا تصدق إلى على ذي أجزاء، وذلك غير مُشْتَرَطٍ للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى" (63).

- استخدام مصطلح، (المعرف بأداة التعريف) بدلا من: (المعرف بأل):

استخدمه في عنوانه للباب فقال: "المعروف بأداة التعريف" (64).

وقد درج النحاة على التعبير بـ(المعرف بأل)، أو (المعرف بالأداة)، "والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بـ(أل)؛ لجرانته على جميع الأقوال، وصدقه على (أم) في لغة حمير" (65)؛ فهي تعرف بـ(أم) بدلا من (أل) فتقول مثلا: (أم صيام) بدلا من (الصيام).

وتميز ابن مالك برغبته في التقليل من المصطلحات وتعميمها؛ لتكون متناولة لأفراد كثيرة؛ فتسهل معرفتها وتكون أقرب تناولا، وهذا إن لم يظهر في الألفية بشكل واضح فقد وُجد في العديد من كتبه، وهو وإن كان فضّل الاستعمال الأشهر فإنّ الاستعمال الأيسر أولى، ويُيسر على الدارس المبتدئ عناء معرفة المصطلحات المختلفة (66).

5- ترك عن الشواهد النحوية:

لابن مالك في الأخذ بالشواهد منهج تميّز فيه بقبول القراءات بأنواعها، والأحاديث النبوية، والتوسّع في كلام العرب، وفي الألفية ترك التوسع في ذكر الشواهد طلبا للاختصار، مع أنه بنى كثيرا من اختيارات على شواهد وردت في كلام العرب مخالفا بذلك مسلك النحاة في ردّها أو تأويلها، ونص على شاهد واحد، وهو قوله في باب المفعول له (67):

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ (68)

وكثيرا ما يشير في الألفية للشاهد بقوله: (قد روي)، أو: (قد ورد)، ولا ينصّ عليها صراحة، وبلغ عدد ما أشار إليه من شواهد حوالي تسعة عشر بيتا (69).

ومن هذا نجد تلميحاً للشاهد من القرآن الكريم في مواضع منها:

- قوله في باب الموصول:

كَذَاكَ حَذْفُ مَا يَوْصَفُ خُفِضًا ... كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى (70)

يشير بقوله في عجز البيت (كأنت قاض)، إلى قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [طه:72]

- وقوله في باب المفعول المطلق:

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَيْمَا مَنَّا ... عَامِلُهُ يُحَدَفُ حَيْثُ عَنَّا (71)

يشير بقوله: (إما منا) إلى قوله تعالى ((إِذَا أَنْتَنُتُمْوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِنَّمَا مِنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا

فِدَاءٌ)) [محمد:4].

- وقوله في باب الحال:

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا (72)

يشير إلى قوله تعالى: ﴿لَوْ أَشْرَبْتُمْ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾

[البقرة:60].

ما سبق يوضح منهج ابن مالك في الشواهد في ألفيته، فقد ترك إيرادها والتوسع في ذكرها، وإذا اقتضى الأمر فأته يُلمح إليها، وقابل تركه للاستشهاد بالإكثار من الأمثلة، وقد مرّت الإشارة إلى ذلك، فقد كثرت الأمثلة في الألفية بشكل، "توخى فيها شمولية المثال، وذلك يعني أن المثال يكون شاملا للحكم أو القاعدة، وعدم الاختصار على مثال واحد، فهو يكثر من الأمثلة للإيضاح" (73).

ويعتبر المنهج الذي سلكه ابن مالك تجاه الشواهد من مسالك التيسير وضرورياته، لأن كثرة الشواهد تُطيل الطريق أحيانا على المتعلم للوصول إلى فهم القاعدة، نظرا لما تتطلبه من جهد لفهمها، ووقت في تفسير ألفاظها، وبيان معانيها، وقد لا يتماشى هذا مع مرحلة البعض خاصة المبتدئ، كما أنّ طبيعة المتن، واختصاره لا يساعد على إيراد الشواهد.

6- التقليل من التعليل للأحكام النحوية :

تعتبر مسألة العلة من أهمّ المسائل التي ارتبطت بفكرة تيسير النحو، ودار الجدل حولها منذ القديم؛ ونظرا لأهميتها في النحو فقد اعتمد النحاة عليها في بناء قواعدهم؛ لكن كثيرا من المتعلمين لاقوا صعوبة في التعامل معها .

وقد عرف ابن مالك باهتمامه بالعلّة، فهو يعلّل لكلّ حكم و قاعدة، ومع ذلك كان يميل إلى السهولة، وتحرّي اليسر في التعليل؛ وفي الألفيّة اتّبع منهاجا مغايرا لما عُرف به، وسلكه في مطوّلاته، فالعلل التحوية في ألفيته قليلة جدًّا، وما ذكره منها فهو تعليمي بسيط ليس فيه تكلف⁽⁷⁴⁾.

ومن هذا نجد تعليله لأسباب بناء الأسماء في باب المعرب والمبني، حيث يقول:

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ... لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ⁽⁷⁵⁾

فعلّة بناء الاسم هي مشابته الحروف في وجه من الوجوه، ثم ذكر بعد ذلك هذه الأوجه: المشابهة في اللفظ، أو في المعنى، أو في الافتقار إلى غيرها للدلالة على معناها، أو في النياحة⁽⁷⁶⁾.

- ويقول في باب الفاعل:

وَالْحَذْفَ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا ... لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ⁽⁷⁷⁾

أي أنّ الفعل إذا كان (نعم) أو (بئس) وكان الفاعل مؤنثا، مثل: (نعم الفتاة) فالأحسن حذف تاء التانيث من (نعم)، وعلّة ذلك أنّ المراد الجنس لا ذات الشخص⁽⁷⁸⁾.

هذا يظهر بجلاء اتجاه ابن مالك بطريقة مناسبة نحو التيسير في قضية العلة في ألفيته؛ وذلك بالتقليل من تعليقات النحاة، وعدم التوسّع فيها؛ وإدراكه أنّه أيسر على الطالب، وقد تميّزت المؤلفات التعليميّة في التراث العربيّ عامّة بترك العلل؛ لأنّ ذكرها لا يتناسب مع طبيعة الكتاب التعليمي، وترك الخوض فيها يُيسّر الطّريق أمام متعلّم النحو خصوصا غير المتخصّصين، وهذا لا يعني ترك العلل كليًا، وإغفالها فهي جزء من النحو؛ ولكن لكلّ طريقة خاصيّتها.

7- تصفية النحو والاقتصار على المفيد:

من بين الصّعوبات التي تواجه المتعلّم في النحو وجود عدّة موضوعات ليست من صميمه؛ لارتباطها بعلوم لغويّة أخرى بشكل أكبر، "ومن مظاهر التيسير التي رآها ابن مالك؛ والتي يكون لها أثر فعّال في تقريب تناوله، وجعله سهل المأخذ، أن يفصل منه مالا يدخل في صميمه من الأبحاث، وما هو أساسي في فروع أخرى"⁽⁷⁹⁾.

فقاريء الألفية يجد أنّ كلّ موضوعاتها من جوهر علم النحو ومهمّاته، لا يجد فيها بابا يُذكر في فقه اللّغة أو علم البلاغة أو علم آخر، وهذا مراعاة لحال المتعلّم، لأنّه يعينه على أخذ المفيد في بابهِ دون حشو، أو زيادة، أو إطناب في الموضوعات بلا طائل .

- ومن الأمثلة على هذا قوله في أحرف الإبدال:

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَدَأْتُ مُوْطِيَا ... فَأَبْدِلُ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا⁽⁸⁰⁾

فيرى أنّ الاقتصار على تسعة منها هو الأحسن أمّا ما دونها ك(الستين)، و(اللام) فلا داعي لذكره؛ وإنّما يذكر في كتب اللّغة الأخرى، وهذا يؤكّد ميله إلى ترك الحشو والإطالة فيما لا يرتبط بشكل كبير بالنحو، ولا يرجع إليه مباشرة، وفي الألفية لا تكاد تجد عبارة زائدة، أو لا تؤدّي غرضاً ما؛ بل كل الألفاظ منتقاة بدقّة موضوعة موضعها، فلا يكاد يخلو بيت فيها من فائدة.

8-التقليل من تقدير العامل :

أبدى ابن مالك "رغبة في التقليل من تقدير العامل كلّما وجد إلى ذلك سبيلاً، وإلى عدم التكلّف في تقديره؛ مادام في الإمكان نسبة العمل إلى ما هو قريب يسير"⁽⁸¹⁾.

- يقول في إعراب الفعل المضارع :

ارْفَعُ مُضَارِعاً إِذَا يُجْرَدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعُدُ⁽⁸²⁾

اختار في البيت المذهب الراجح القائل: إن عامل رفع المضارع هو: تجرده من الناصب والجازم، وتترك مذهب البصريين الذي ينصّ على أنّ عامل الرفع هو: وقوعه موقع الاسم⁽⁸³⁾.
اختار ابن مالك إلى نسبة العمل إلى العامل المعنوي، وهو تجرده عما يدخل على الفعل من الأدوات، بدلا من التكلّف، والتأويل في إيجاد عامل لفظي؛ لأنّه لا يحتاج معه إلى تقدير عامل آخر، ولا شك أنّ الذي اختاره هو الأيسر، والأبعد عن الاعتراض و التّقصّص.

يرى كذلك أنّ الاسم الواقع بعد (إنّ) أو (إذا) يعرب مبتدأ، ولا داعي لإعرابه فاعلا بفعل محذوف يفسّره الفعل الذي قبله كما هي طريقة البصريين، كمثل قوله تعالى: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)) [التوبة:6]، وقوله: ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)) [الانشقاق:1] . ذ (أحد) على رأيه مبتدأ، وكذلك (السماء) وليست فاعلا لفعل محذوف كما يعربها البصريون .

كل هذا يدلّ على ميل ابن مالك إلى التقليل من تقدير العامل، فإذا كان هناك وجه إعرابيّ لا نحتاج معه إلى تقدير عامل؛ كان الأخذ به أيسر على الطالب وأسهل له؛ لأنّ العوامل كلّما قلّت كان ذلك أدعى لبيان إعراب التراكيب، وكلّما كثرت زادت من تعقيد الوجه الإعرابيّ، وترك التّقدير أولى من التّقدير.

9- اختيار ما فيه تقليل من تقدير الحركات :

حوال ابن مالك التقليل ما أمكن من تقدير الحركات، ويكتفي أحيانا بالموجود، أو بما يدلّ عليها مادام مؤدّي الغرض الذي من أجله جيء بها⁽⁸⁴⁾.

- يقول في إعراب الأسماء الخمسة :

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ ... وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِيفٌ⁽⁸⁵⁾

وهذا المذهب الذي اختاره أسهل المذاهب في المسألة، وقد نصّ على ذلك بقوله: " ومنهم من جعل إعرابها بحروف المدّ على سبيل التّياغة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها من التّكلف، لأنّ الإعراب إنّما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مُقَدِّرٍ مُتَنَازِعٍ فيه دليلا، والغاء ظاهرٍ وافٍ بالدّلالة المطلوبة"⁽⁸⁶⁾.

وكتيرا ما ينصّ في كتبه على أنّ الذي يختاره هو الأسهل والأبعد عن التّكلف، ولا شك أن أغلب هذه الاختيارات ضمّنها ألفيته؛ لأنّه ألفها في آخر عمره فهي خلاصة ما وصل إليه، ونجبة ما اختاره.

10- الأخذ بما يؤدّي إلى الفهم ولا يوقع في اللبس:

راعى ابن مالك الوظيفة الحقيقية للكلام التي هي: الفهم والإفهام، فمادام الكلام مؤديا لوظيفته فهو سائغ مقبول، وإذا كان غير مؤدٍ لهذه الوظيفة فهو جدير بالطرّح وعدم الاعتبار⁽⁸⁷⁾.

لذا نجده يراعي كثيرا تأدية المعنى سالما من أيّ لبس وغموض، ويقيد بعض اختياراته بأن لا يوقع ذلك في اللبس، ولا يخلّ بالإفادة في الخطاب، وتناسب الألفاظ، ويمنع بعضها إذا كانت موقعة في اللبس و الإيهام.

ومن الأمثلة على مراعاة وظيفة الفهم :

- قوله في باب الفاعل:

وَأَخْرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرٌ ... أَوْ أَضْمِرِ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْخَصِرٍ⁽⁸⁸⁾

- قوله في باب عطف التسق:

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ⁽⁸⁹⁾

أي أنه "قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى: فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ [البقرة:184]، أي: فأفطر فعليه عدّة من أيام آخر، فحذف أفطر والفاء الداخلة عليه وكذلك الواو، ومنه قولهم: راكب الناقة طليحان، أي: راكب الناقة والناقة طليحان"⁽⁹⁰⁾.

تقييد التركيب بتأدية المعنى سليما من كلّ لبس يزيل كثيرا من الإشكالات التي توقع أحيانا في خفاء المعنى؛ ممّا يصعب أكثر تخريجها على الوجه الإعرابي الصحيح.

هذا ما جعل ابن مالك يتمسك بقبول الأساليب التي ثبت ورودها عن العرب، والتي تؤدي الغرض منها وهو الإفهام، ولا يردها إذا أدّت غرضها الحقيقي، وتخرج هذه الأساليب وتوجيهها نحو الأسهل والأكثر نظيرا، والبعد عما يبدو من بعض التّحاة من تعقيد في بنية الكلمة⁽⁹¹⁾.

الخاتمة:

لقد بذل ابن مالك جهودا معتبرة في تيسير النحو، وتقريبه للدارسين، إذ كانت محاولاته شاملة مسّت عديدا من الجوانب، وقد أظهر في كتابه الألفيّة رغبة واضحة في تيسير النحو، وتسهيله من خلال ميله إلى السهولة في الآراء، والابتعاد عن التكلف حتى صار أصلا من أصوله، مركزا على ما هو جوهري وعملي، ويحقق الهدف المنشود من دراسة القواعد؛ كما أنه سلك مذهباً نحوياً كان من خلاله أقرب إلى التيسير وإن لم يصل إلى الحد المطلوب، ويعدّ ما قدمه من الأسس الصحيحة للتيسير بداية من عصره وما يأتي بعده، ويعكس عمله عموماً جهود المتقدمين المعترية في تيسير النحو التي لعبت دوراً كبيراً في تقريبه، وحفظ أصوله على مدار قرون. والمنظومات والمختصرات النحوية من أهم محاولات المتقدمين التيسيرية، وقد اجتمعت فيها جملة من الأسباب والوسائل لنقل النحو وتقديمه للطلاب، وضبط أصوله وأحكامه، وتقريب حقائقه إلى أذهان المتعلمين في مراحلهم المختلفة ليسهل حفظها كل ذلك في أقل مدة.

كما أنّ فكرة التيسير لها علاقة كبيرة بطريقة تدريس النحو، وأساليبه، وأحكامه، ومصطلحاته، وأوضاعه، وتبويبه تبويبا يميل إلى الاختصار، واختيار الأسهل مما هو شائع في

الاستعمال، فهو قضية تعليمية بالدرجة الأولى، تبحث في كيفية تقديم النحو بطريقة علمية، وأسلوب واضح يفهمه المتعلم بمختلف مستوياته. فتيسير النحو يكون من خلال رؤية تربوية لا من خلال تغيير مادته؛ لأن المقصود هو وضع المتعلم في سكة الفهم والتدرج معه من الجزئيات إلى الكليات، ومن السهل إلى الصعب، والمعلم ليس مطالباً بتبليغ كل جزئيات النحو، إضافة إلى العناية بالجانب الوظيفي للنحو، والانتقال من التنظير إلى تطبيق القواعد في مواطنها المناسبة، وإعمالها في الكلام .

هذا والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.

هوامش :

⁽¹⁾ للتوسع ينظر: م عبد الرحمن السيد، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، مقال منشور بجملة مجمع اللغة العربية، ع75، 1415/1995م، ص 17-31.

⁽²⁾ أطلق عليها لقب الألف تجزوا على عادة العرب في جبر الكسر وعدم اعتدادهم بالنيف، وقيل فيها بيتان ليسا لابن مالك فيصدق عليها وصف الألف بيت حقيقة، وقيل أن الإبرازة الثانية لابن مالك قد أسقط منها بيتان فصارت ألف بيت تاماً.

⁽³⁾ من أهم من اعتنى بتحقيقها من المعاصرين الدكتور: سليمان بن عبد العزيز العيوني، وقف في تحقيقها على ست نسخ مخطوطة متوفرة أقدمها سنة: (727هـ)، وآخرها سنة: (913هـ) .

⁽⁴⁾ هناك من قال أنها من مشطور الرجز فهي من ألفي بيت؛ وعليه فالألفية نسبة إلى الألفين بعد حذف علامة التننية، وقيل هي من المزدوج الوارد على الرجز، وألفية ابن مالك ومثلها من منظومات العلم والآداب لا تخضع لأحكام القصيد الوارد على تام الرجز أو مجزؤه، ينظر: سليمان بن عبد العزيز العيوني، سيرة ألفية ابن مالك (تأليفاً وإبرازاً وتحقيقاً)، مجلة الدرعية، العدد: 46، 1430/2009م، ص، 209.

⁽⁵⁾ هناك أسباب أخرى مباشرة ذكرت في تأليفها وهذا أقرب ما ذكره المحقق، وينظر: ابن الجزري شمس الدين، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر، ج2، ص181.

⁽⁶⁾ ينظر: سيرة ألفية ابن مالك، ص208.

⁽⁷⁾ وضحة عبد الكريم، التأليف التحوي بين التفسير والتعليم، مكتبة دار العروبة، الكويت، (1428هـ/2007م)، ط1، ص213.

- ⁸) وضحة عبد الكريم، التأليف التحوي بين التعليم والتفسير، ص213.
- ⁹) للتوسع فيمن خدم ألفتية ابن مالك بالشرح ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى - بغداد، 1941م، ج1، ص152-153.
- ¹⁰) - ينظر: حسن خميس الملقح، التفكير العلمي في النحو العربي، دارالشروق للنشر، عمان-الأردن، ط1، 2002م، ص152-153.
- ¹¹) - ينظر: متن الألفتية، دار التعاون، دط، دت، ص1-80. غريب عبد المجيد نافع، ألفتية ابن مالك منهجها وشروحها، ص187. مرلين عدنان الغنيمان، أساليب ترتيب أبواب النحو العربي، رسالة ماجستير، إشراف: حسن الملقح، كلية الآداب، جامعة آل البيت، 2004م، ص63-64.
- ¹²) - علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، مقدمة تحقيق شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1420هـ/200م، ص33.
- ¹³) - ينظر: فادي صقر أحمد عصيدة، جهود علماء الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، إشراف: وائل أبو صلاح، جامعة النجاح الوطنية، 2006م، ص160.
- ¹⁴) - عباس حسن، النحو الواقي، دار المعارف، مصر، ط15، دت، ج1، ص11.
- ¹⁵) - ينظر: حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان، المنظومات النحوية وأثرها في التعليم، ص3.
- ¹⁶) - وضحة عبد الكريم، التأليف التحوي بين التفسير والتعليم، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1428هـ/2007م، ص223.
- (* - أي أنه يرتبها حسب قوة العوامل بدءا بالرفع ثم النصب ثم الجر ثم الجزم، فيبدأ بذلك بالمرفوعات أولا .
- ¹⁷) - وضحة عبد الكريم، التأليف التحوي بين التفسير والتعليم، ص14.
- ¹⁸) - مجيوي حفيظة، إسهامات علماء المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2011م، ص179.
- ¹⁹) - ابن مالك، ألفتية ابن مالك، ص10.
- ²⁰) - المرجع نفسه، ص16.
- ²¹) - ابن مالك، ألفتية ابن مالك، ص34.
- ²²) - ابن مالك، ألفتية ابن مالك، ص9.
- ²³) - المرجع نفسه، ص17.
- ²⁴) - المرجع نفسه، ص18.
- ²⁵) - ينظر: فادي صقر أحمد عصيدة، جهود علماء الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، إشراف: وائل أبو صلاح، جامعة النجاح الوطنية، 2006م، ص158.

- (²⁶) - ينظر: حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان، المنظومات التحوية وأثرها في التعليم، ص72.
- (²⁷) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص18.
- (²⁸) - المرجع نفسه، ص53.
- (²⁹) - المرجع نفسه، ص67.
- (³⁰) - حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان، المنظومات التحوية وأثرها في التعليم، ص72.
- (³¹) - المرجع والصفحة نفسهما.
- (³²) - عبد الرحمن السيد، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، ص17.
- (³³) - وضحة جمعة الميعان، التأليف التحوي بين التفسير والتعليم، ص239.
- (³⁴) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص17.
- (³⁵) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص21.
- (³⁶) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص42.
- (³⁷) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص43.
- (³⁸) - ابن تيمية تقي الدين، مجموع الفتاوى، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، ج3، ص338.
- (³⁹) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص7.
- (⁴⁰) - المرجع السابق، ج1، ص14.
- (⁴¹) - ابن عقيل بماء الدين الهمداني، شرح ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة- مصر، ط20، 1400هـ/1980م، ج1، ص14.
- (⁴²) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص17.
- (⁴³) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص31.
- (⁴⁴) - ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج2، ص246.
- (⁴⁵) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص48.
- (⁴⁶) - ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج3، ص239.
- (⁴⁷) - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، دت، ص309.
- (⁴⁸) - عبد الرحمن السيد، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، ص17.
- (⁴⁹) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص20.
- (⁵⁰) - ينظر: عبد الرحمن المكودي، شرح ألفية ابن مالك، تح: فاطمة الرجحي، نشر جامعة الكويت، دط، 1993م، ج1، ص208.

- (51) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 22.
- (52) - ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ج 1، ص 383. المكودي، شرح ألفية ابن مالك، ج 1، ص 238.
- (53) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 26.
- (54) - ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 86.
- (55) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 16.
- (56) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 30.
- (57) - ينظر: عوض محمد القوزي، المصطلح الكوفي نشأته وتطور حتى القرن الثالث هجري، نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ط 1، 1401هـ/1981م، ص 141.
- (58) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 44.
- (59) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 26.
- (60) - ينظر: محمد عوض القوزي، المصطلح الكوفي، ص 144.
- (61) - محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1417هـ/1997م، ج 2، ص 87.
- (62) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 49.
- (63) - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تج: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط 1، 1402هـ/1982م، ج 3، ص 1276-1277.
- (64) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 16.
- (65) - محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج 1، ص 157.
- (66) - ينظر: عبد الرحمن السيد، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، ص 17-20.
- (67) - ينظر: عبد الله محمد علي الهنادوه، ألفية ابن مالك تحليل ونقد، رسالة ماجستير، إشراف أحمد محمد عيد الدائم، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، 1904هـ/1989م، ص 98.
- (68) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 30.
- (69) - ينظر: عبد الله الهنادوه، ألفية ابن مالك تحليل ونقد، ص 98.
- (70) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 16.
- (71) - المرجع السابق، ص 29.
- (72) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 33.
- (73) - عبد الله الهنادوه، ألفية ابن مالك نقد وتحليل، ص 118.

- (74) - ينظر: محمد آدم الزركلي، أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية، رسالة ماجستير، إشراف أحمد مكي الأنصاري، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، 1401 هـ/1981م، ص340. عبد الرحمن السيد، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، ص28.
- (75) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص10
- (76) - ينظر: الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص71-91. ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص28-35.
- (77) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص25.
- (78) - ينظر: محمد آدم الزركلي، أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية، رسالة ماجستير، إشراف أحمد مكي الأنصاري، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، 1401 هـ/1981م، ج2، ص593.
- (79) - عبد الرحمن السيد، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، ص29.
- (80) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص75.
- (81) - عبد الرحمن السيد، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، ص20.
- (82) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص57.
- (83) - ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص406.
- (84) - ينظر: عبد الرحمن السيد، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، ص21.
- (85) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص11.
- (86) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص43.
- (87) - ينظر: عبد الرحمن السيد، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، ص27.
- (88) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص25.
- (89) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص48.
- (90) - ابن عقيلة، شرح الألفية، ج3، ص242.
- (91) - ينظر: عبد الرحمن السيد، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، ص26-27.